

اعرف الفرق ببساطة!!

« وش الفرق بين مسؤول الالتزام والمراجع الداخلي

ولجنة المراجعة الداخلية؟

« مسؤول الالتزام:

- يتم تكليفه او تعيينه بقرار من مجلس الادارة من الوظائف القيادية او على مستوى الادارة التنفيذية داخل المنظمة "المدير التنفيذي-المدير المالي-المحاسب المالي-مستشار قانوني-عضو مجلس ادارة"
- يتأكد من التزام المنظمة بالانظمة والتشريعات "الخارجية" الصادرة من الجهات الرقابية او التشريعية مثل "المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، الجهات المشرفة فنياً، الانظمة الصادرة بمرسوم ملكي..ألخ"
- يعمل بشكل مستقل على تقييم مدى التزام المنظمة
- هو بمثابة مستشار لجميع اجهزة المنظمة بما يخص الانظمة والتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية والتشريعية
- لديه صلاحيات مميزة مثل "امكانية الوصول الى الجهات المعنية بشكل مباشر في بعض الحالات مثل حالة الابلاغ عن عملية غسل اموال وتمويل ارهاب، امكانية حضور اجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الادارة، امكانية تفويض اختصاصاته الى موظفين في ادارات مختلفة لتدقيق عملية الرصد ولكن يكون هو المسؤول الاول عن تلك الاختصاصات المفوضة"
- نشر ثقافة الالتزام واعداد دليل الالتزام واقامة الدورات التدريبية داخل المنظمة
- يقوم برفع تقاريره بالخطا التصحيحية اللازمة بشكل مباشر الى مجلس الادارة

« المراجع الداخلي:

- يتم تكليفه او تعيينه بقرار من مجلس الادارة من مختلف الوظائف داخل المنظمة
- يتأكد من مدى تطبيق الانظمة والسياسات واللوائح "الداخلية" مثل "سياسة تعارض المصالح، سياسة خصوصية البيانات، سياسة جمع التبرعات، السياسات واللوائح المالية...الخ"
- يعمل بشكل مستقل على تقييم مدى تطبيق الانظمة والسياسات واللوائح الداخلية للمنظمة
- هو بمثابة مستشار لجميع اجهزة المنظمة بما يخص الانظمة والسياسات واللوائح الداخلية
- اقامة دورات تدريبية وابلاغ المستهدفين بتحديثات الانظمة والسياسات واللوائح الداخلية
- يقوم برفع تقاريره بالخطا التصحيحية اللازمة بشكل مباشر الى مجلس الادارة، وفي حال وجود لجنة مراجعة داخلية يقوم برفع تقاريره إليها، من ثم يتم الرفع بها الى مجلس الإدارة

« لجنة المراجعة الداخلية(وفقاً للمادة ٤٥ من اللائحة الأساسية):

- إعداد ميثاق المراجعة الداخلية واعتماده من مجلس الإدارة
- تقويم أنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك النظام المحاسبي، للتحقق من سلامتها وملائمتها، وتحديد أوجه القصور فيها إن وجدت، واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لعلاجها بما يكفل حماية أموال الجمعية وممتلكاتها من الاختلاس أو الضياع أو التلاعب ونحو ذلك

- التأكد من التزام الجمعية بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات المالية، والتحقق من كفاءتها وملائمتها
- تقويم كفاءة الخطة التنظيمية للجمعية من حيث وضوح السلطات والمسؤوليات وفصل الاختصاصات المتعارضة وغير ذلك من الجوانب التنظيمية
- تقويم مستوى إنجاز الجمعية لأهدافها الموضوعية، وتحليل سبب الاختلاف إن وجد.
- تحديد مواطن سوء استخدام الجمعية لمواردها
- فحص المستندات الخاصة بالمصروفات والإيرادات بعد إتمامها للتأكد من صحتها ونظاميتها
- فحص السجلات المحاسبية للتأكد من انتظام القيود وصحتها وسلامة التوجيه المحاسبي
- مراجعة ودراسة العقود والاتفاقيات المبرمة التي تكون الجمعية طرفاً فيها للتأكد من التقيد بها
- مراجعة ودراسة التقارير المالية والحسابات الختامية التي يعدها مجلس إدارة الجمعية والتأكد من دقتها ومدع موافقتها للأنظمة واللوائح والتعليمات، والمعايير المحاسبية، والسياسات التي تطبقها الجمعية
- تقديم المشورة عند بحث مشروع الموازنة التقديرية للجمعية
- ترشيح المراجع الخارجي ودراسة تقريره وملاحظاته والإجراءات التصحيحية والتوصية بعزله وتحديد أتعابه وتقييم أدائه بعد التحقق من استغلاله ومراجعة نطاق عمله وشروط التعاقد معه، بشرط ألا يكون عضواً في لجنة المراجعة الداخلية

« هل وجود لجنة المراجعة الداخلية يغني عن وجود المراجع الداخلي والعكس ؟ »

- في حال كانت إيرادات الجمعية من 5 مليون فأكثر **لا بد من وجود لجنة مراجعة داخلية ولا يغني عنها وجود المراجع الداخلي**
- في حال كانت إيرادات الجمعية أقل من 5 مليون **غير إلزامي تشكيل لجنة مراجعة داخلية ووجود مراجع داخلي يغني عنها**